القوانين الزراعية(قانون مانكيانا، هادريانوس...)

أدت الحالة التي كانت عليها الأراضي الأفريقية وظروف استغلالها إلى إصدار موظفي الإدارة الرومانية لمجموعة من النصوص والقوانين من أجل تنظيمها وجعلها أكثر استغلالا وأيضا من أجل تنظيم العلاقات بين الملاك والعمال وتحديد حقوق وواجبات كل طرف كما حددت أيضا الأنصبة الضريبية التي تدفع نظير الاستغلال الزراعي، الملاحظ أن جل هذه النصوص تتعلق بالأراضي المهملة أو التي لم تستغل من طرف الملاك كأراضي البور وأراضي المستنقعات والأراضي التي لم تشملها حدود الكنترة ولم تتعرض هذه النصوص إلى الأراضي الخصبة والمستثمرات المنتجة التي حافظت على وضعيتها القانونية .

عثر على العديد من النصب الحجرية بمختلف المواقع الأثرية في شمال أفريقيا، تحمل مراسيم خاصة بتنظيم مستثمرات زراعية فلاحية معينة جلها منبثقة من قانون مانكيانا (Lex Manciana) وقانون هادريانوس (Lex Hadriana).

قانون مانكيانا (Lex Manciana):

يعتبر قانون مانكيانا الأقدم إلا أنه ضاع أو لم يتم اكتشافة إلى يومنا لكن عرف وجوده انطلاقا من النصوص الأثرية التي من خلالها تمكن الباحثون استخلاص بعض بنوده.

قانون مانكيانا يعتبر قانونا عاما ينظم العلاقات بين الملاك والمستغل وهو قانون يمنح حق الملكية والانتفاع (isus proprius) للذين يستصلحون الأراضي البراري والأراضي القاحلة أو المهملة.

قانون أدريانوس (Lex Hadriana) :

قام الإمبراطور أدريانوس بزيارة إلى شمال أفريقيا وتنقل في مقاطعاتها، وقد شاهد تدهور الوضع الفلاحي بسبب ظروف وعلاقات العمل التي يتم فيها استغلال الأرض ورأى ضرورة تغيير تلك الظروف، فأصدر تشريعات فلاحية هامة لتطبيقها على أملاك الامبراطور.

حيث قام باصدار قانون لتنظيم الأراضي التي لم تزرع والأراضي القاحلة التابعة لمستثمرات الإمبراطورية بأفريقيا وكان يريد وراء ذلك ربط المزارعين بالأرض متطلعا إلى تحقيق الاستقرار والاستغلال الدائم للإمكانيات الزراعية وقد حرص على منح المقيمين على هذه الأراضي حق واضعي الأيدي (Possessores) وهو حق شبيه بحق الملكية الفردية فهؤلاء يتمتعون بحق الزراعة (isus colendi) وحق الانتفاع الشخصي (isus proprius) على الاراضي الخصبة بالإضافة إلى حق توريثها لفروعهم شرط أن يواصلوا عمل أجدادهم .

بعض النصوص الأثرية "القانونية" المتعلقة بتنظيم الزراعة الأفريقية:

هذه النصوص التي استخرجها الأثريون خلال أبحاثهم من مواقع عديدة في أفريقيا الشمالية هي عبارة عن مراسيم أصدرها بعض سامي موظفي الدولة الرومانية الذين يخول لهم القانون ذلك، وقد عثر عليها منقوشة على نصب حجرية، وكل مرسوم خاص بتنظيم مستثمرة فلاحية معينة في شكل دومان إمبراطوري أو دومان خاص أو فندس (Fundus) ولا ترقي لان تكون قانونا عاما شاملا لمناطق متعددة، وهي مستوحاة من قانون مانكيانا وقانون هادريان ؛ وقد تمكن أولئك الموظفون انطلاقا من هذين القانونين من إصدار تلك المراسيم وإعطاء الشرعية القانونية لقراراتهم. من أهم تلك النصوص الأثرية المكتشفة المتعلقة بالجانب الزراع، نذكر :

نص سوق الخميس : من المحتمل جدا انه يعود إلى سنة 182أو 183م، وهو متعلق بوضعية الكولون بالمناطق الريفية للإمبراطورية الرومانية.

نص هنشير مطيش : اكتشف سنة 1896، يحتوي على بنود من قانون مانكيانا، وقد رجح بيرنو (Pernot)انطلاقا من بعض العبارات الواردة فيه أن يكون مؤرخا بنهاية القرن الثاني وتحديدا بفترة حكم سبتيميوس سيويروس) ، ومن البنود التي جاءت في نقيشة هنشير مطيش نذكر :

المادة الأولى : تتضمن تشريعات متعلقة بالأجانب عن الفندس

- البند الأول : يسمح للمقيمين خارج الفندس بامتلاك الأراضي البور التي يستصلحونها.
- البند الثاني : على المستفيدين من الأراضي أن يدفعوا أقساط الإنتاج إلى وكلاء أو مسيري الفندس.
- البند الثالث : يقدر وكيل الفندس كميات الإنتاج الواجب تسليمها من قبل المباشرين للإنتاج

المادة الثانية : وتخص الواجبات المفروضة على المزارعين.

- البند الرابع : يقدم المستفيدون من استغلال أرض داخل العقار، الأقساط المفروضة عليهم إلى المالك أو وكلائه (الثلث على القمح والفول والربع على العسل والخمر والزيت.)
- البند الخامس : تسليم أقساط الإنتاج من جني التين.
- البند السادس :دفع أقساط من انتاج الأشجار المثمرة –الزيتون، الكروم...)
- البند السابع : يفرض دفع الأقساط على التين بعد مرور 5 سنوات من الإنتاج.
- البند الثامن : يتضمن شروط الإعفاء المؤقت من دفع الأقساط.
- البند التاسع : يستفيد المزارعون بنفس الامتياز بخصوص الزيتون، وأكثر من ذلك يسمح بغراسته خارج الأراضي الزراعية، ويعفى من دفع الأقساط مدة 10 سنوات من أول إثمار وبعدها يدفع الأقساط وقدره ثلث الكمية المنتجة من الزيت.

- البند العاشر : دفع أقساط عن زراعة الأعلاف.
- البند الحادي عشر : دفع أقساط عن تربية الحيوانات نقدا.
- البند الرابع عشر : نزع الملكية في حال التخلي عن استغلال الأرض المستصلحة موسمين متتاليين.

الجزء الأول من نص هنشير مطيش

نص عين الجمالة : تم اكتشافه سنة 1906، جنوب غرب عين تونقة، يحتوي على عريضة طالب من خلالها المزارعون السماح لهم باستغلال الأراضي غير الصالحة للزراعة للمستنقعات ويهدفون من خلالها إلى استعطاف الإمبراطور ، وتضمن النص أيضا إجابة البروكيراتور الذي استجاب لطلبهم مستندا في ذلك إلى قانون هادريان.

نص عين واصل : عثر على هذا النص منقوشا على ثلاثة أنصاب حجرية قرب نبع ماء يدعى عين واصل وذلك قرب تبرسق، ورد فيه فصل من فصول قانون هادريان المعروف قبل ذلك في نص سوق الخميس وتحدث النص عن أمور ثلاث : حق الملكية، الأقساط الضريبية والإعفاءات الضريبية لمدة خمس سنوات يتوجب بعدها استخلاص العائدات من طرف الكوندكتور ويعود النص إلى عهد سبتيميوس سيويروس.

نص جنان الزيتونة : عبارة عن التماس تقدم به مزارعون من الأهالي إلى السلطات العمومية للسماح لهم بزراعة الأراضي البور (في التلال وفي الأراضي التي بها مستنقعات) زيتونا وكروما حسب ما نص عليه قانون مانكيانا، ويظهر أن المزارعين الأفارقة قد اجتمعوا فيما يشبه نقابة تعاونية تحت رئاسة قضاتهم (magistri)لرفع التماسهم هذا للسلطات المعنية.